

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة الشرقية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٩ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠٠٩/٥/١٠

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٨/١١ ؛

**قرار:**

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٤, ٦٩٧٢٣٤٨ ج (فقط ستة ملايين وتسعمائة واثنان وسبعون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وأربعون جنيهاً وأربعة وثلاثون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٦, ٣٦٥٠٢٠٩ ج (فقط ثلاثة ملايين وستمائة وخمسون ألفاً ومائتان وتسعة جنيهاً وستة عشر قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٨, ٣٣٢٢١٣٩ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة واثنان وعشرون ألفاً ومائة وتسعة وثلاثون جنيهاً وثمانية عشر قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٤٧, ٢٠١١٢٧٩٦ ج (فقط عشرون مليوناً ومائة واثنان عشر ألفاً وسبعمائة وستة وتسعون جنيهاً وسبعة وأربعون قرشاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١١/٨/٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى